الأنباء
الثلاثاء 7 فبراير 2012

النائب محمد الصقر يبارك للنائب د.فيصل المسلم

النائبان شايع الشايع وفلاح الصواغ

دعا جميع الأيادي إلى الالتقاء على حب ومصلحة الكويت في الفترة المقبلة

المسلم: لن نقبل أمراً يخالف أمانة ومسؤولية نواب الأمة

كشف النائب د.فيصل المسلم عن تبني كتلة التنمية والإصلاح لحزمة تشريعات وتعديلات دستورية تمثل رؤيتها لتحقيق الاصلاح السياسي في البلاد، داعيا في الوقت نفسه النواب الى سرعة المبادرة لقيادة الأمة من خلال سلطاتها الى تحقيق تطلعاتها في بداية اعمال المجلس الحالي وقبل ان تطفو الخلافات والانقسامات بين مكونات الأغلبية التي أفرزتها الانتخابات البرلمانية.

وطالب د.المسلم خلال حفل استقبال للمواطنين أقامه في مقرة الانتخابي أمس لتهنئته على نيله ثقتهم في تمثيل الدائرة الانتخابية الثالثة طالب الحكومة بان تبدأ في هذه الفترة المفصلية من تاريخ البلاد بإسقاط القضايا على الشباب الوطني الذين دخلوا مجلس الأمة وان تتخلى عن النهج القمعي «واستخدام العنف والقوات الخاصة الذي واكب عمل الحكومة السابقة»، داعيا جميع الأيادي الى ان تلتقي على حب ومصلحة الكويت في الفترة المقبلة.

وفي البداية قال د.المسلم: ندعو الله ان تكون المرحلة القادمة هي مرحلة تعاون بين السلطات وانجاز وتنمية وخير ورفاه للبلد والشعب، مشيرا الى ان ما حصل في الماضي كان مؤلما على كل الأصعدة وعلى البلد وأهلها ومحبيها.

وتابع د.المسلم «لقد دلت النتائج الانتخابية على مؤشرات واضحة سواء من حيث أسماء الناجحين او من حيث الأرقام على رأي الشارع والمواطن الكويتي الذي انتصر للبلد وأعطى الناجحين عطاء غير محدود بأرقام غير مسبوقة»، مشيرا الى ان هذه الأرقام تمثل انحيازا صريحا وصارخا لا لبس فيه لمن نادى بإسقاط حكومة الفساد السابقة ووقف بوجه «النواب القبيضة» ونواب الا الرئيس ونواب ورئيس الشيكات وعاقب نواب المواقف الرمادية.

وأوضح د.المسلم «ان هذه الرسالة المترتبة على نتائج الانتخابات البرلمانية يجب ان يتم قراءتها بتمعن وبشكل صحيح»، موضحا أنه في جميع الانتخابات البرلمانية في مختلف انحاء العالم تعمل السلطات على قراءة العناوين المتمخضة عن انتخابات بلدانها وعلى ضوئها تتشكل السلطات وترسم الرؤية للمستقبل، مبينا انه يسمع اليوم ان هناك من يريد او يسعى الى حل المجلس، وأن هناك من يسعى الى افتعال المشاكل او التربص بالمخلصين في مختلف الدوائر الانتخابية وهذا ما يخالف ويناقض رسالة الشعب التي سطرها، وخلافا للقرار التاريخي الذي صدره صاحب السمو الأمير بقبول استقالة الحكومة».

وأضاف د.المسلم «كما انه خلافا لانحياز صاحب السمو الأمير الواضح للرؤية التي طرحت على خلاف صراع السلطتين والتي انتهت بحلهما معا كما انه خلافا لمرسوم الدعوة للانتخابات البرلمانية»، لافتا الى ان هذه الأطروحات الرامية لافتعال المشاكل وتعطيل المؤسسات، او استمرار نهج الفساد الذي كان بالفضائيات جاءت خلافا لرأي الأمة الذي سطرته في الانتخابات البرلمانية اختيارا وعددا «بالنظر للأرقام الخرافية التي سجلت فيها».

وشدد د.المسلم على ان رقابة الأمة لا ينبغي لها ان تغيّب عن الجميع لأن النظام الانتخابي لا يعني التصويت فقط او نتائج وأخرجت او أسماء ونجحت فالناس هي المسؤولة بالأساس وعليه يجب أن تخضع لهم جميع السلطات، مؤكدا انه متى استمرت رقابة الأمة سيتحقق المقصود ويتقزم من يريد بهذا البلد شرا وان غابت الأمة سنعود مرة أخرى للصراع وسيغيب الانجاز عن المؤسسات وستجير للمصالح الخاصة. وطالب د.المسلم باستمرار رقابة الناس على المؤسسات وكل من يتعدى على ارادة الأمة التي سطرتها او يريد ان ينحرف بها لأجل مصالحه الخاصة ايا كان اسمه او موقعه يجب ان تصله الرسالة بأننا سنحمي إرادتنا وسنواصل الرقابة على السلطات لتحقيق الانجاز، مشيرا الى ان البلد قد تعبت وان الشعب قد مل «وان ما ينبغي ان يكون من نواب او حكومة مقبلة او سلطة حكم هو ان تلتقي الأيادي لأجل المستقبل ولأجل تنمية وتحقيق مصالح الناس». وشدد د.المسلم على انه من غير المطلوب ان يستمر الصراع وتظل الخدمات في اسفل السافلين على مختلف الأصعدة سواء صحة او خدمات او تعليم او اسكان او بنى تحتية او أمن، لافتا الى ان انه ليس هناك عذر لاستمرار هذا الوضع فالشعب يريد ان تتحقق التنمية وحكومة دولة قرار لا حكومة أفراد ومجلس انجاز وليس مجلس قبيضة كما يدعو السلطة والحكومة المقبلة والنواب بكل شرائحهم لإعطاء البلد فرصة جديدة ومستحقه.

ودعا د.المسلم الجميع الى ان تلتقي الأيادي «ويبقى الخلاف سنّة من سنن الأرض لكنه لابد ان يكون من اجل بلد ومن اجل امة وليس طائفة او فئة او شريحة ولنتبارى في تقديم الأفضل للشعب وفي ذلك فليتنافس المتنافسون»، مؤكدا انه سيعمل على البدء ببداية جديدة «وهو ما قلناه ونحن ملاحقون ونحن مرشحون نقولها الآن ونحن ممثلون للأمة وباسمها بعد ان شرفتنا ولا نعلم من سيمثل الحكومة المقبلة ومن هم الوزراء ان أيدينا ممدودة حتى تقوم السلطات بما يتوافق مع إرادة الأمة بتشكيل حكومة يوافق هذه الارادة فهو مبدأ الأمور ونحن لا نريد ان نعود وننسحب في جلسة القسم الحكومي».

النائب د.فيصل المسلم متحدثا للحضور (قاسم باشا)

النائب فيصل اليحيى مباركا

الشعب يريد تحقيق التنمية وحكومة قرار لا حكومة أفراد

أجدد موقفي بتزكية السعدون رئيساً للمجلس ونقدّر المرشحين للرئاسة

جموع من المهنئين في مقر النائب د.فيصل المسلم

التعاون مطلبنا

وأكد د.المسلم انه متى عرض امر يخالف امانات ومسؤليات نواب الأمة فلن يقبل «ولن نخون أماناتنا فالناس اختارتنا بعناويننا المعلنة واليوم نحن من يجاهر بأن التعاون مطلبنا استجابة لمطالب وتطلعات الناس وسنتغاضى عما مضى ونتسامى على جراحنا ونترفع عنها لأجل بلد وشعب»، لافتا الى ان الحكومة المقبلة لابد ان تكون حكومة كفاءات لا محاصصة تقدم برنامج عمل ورؤية من اجل البلد لا ان تشتري الولاءات بالمناصب والتعيين الوزاري من اجل حماية الأفراد ثم نعود الى ما كنا.

وأعرب د.المسلم عن ثقته بعد القرار التاريخي لصاحب السمو الأمير بأن تعين الكفاءات توافقا مع ارادة الأمة والشعب وان تقدم الحكومة فور تشكيلها برنامج عمل وخطة اداء للتنمية حتى نبدأ بشكل صحيح وان تترك النهج القديم الذي واكب الحكومة السابقة وهو النهج القمعي والقوات الخاصة وضرب الناس الذي لا يقبله الشعب الحر الوفي الشعب الكويتي وعليها ان تكون حكومة تحترم الدستور ودولة المؤسسات وإرادة الأمة.

ودعا د.المسلم الحكومة المقبلة الى الابتعاد عن تشكيل هيئة المجلس والا تميل الى طرف ضد طرف «فالتحالف السابق مع رئيس المجلس السابق من قبل الحكومة وتبادل المصالح الذي تم على حساب الدولة والشعب وقوانين ومصالح الأمة مرفوض ان يعود مرة اخرى»، مجددا موقفه من تزكية النائب احمد السعدون لرئاسة مجلس الأمة مع كل التقدير للأسماء المعلنة وحقها في الترشح.

وتابع د.المسلم: على الحكومة تفعيل القانون على الإعلام الفاسد والابتعاد عن الإمعات الذين عاثوا سابقا فسادا، مشيرا الى ان الشعب الكويتي يده على قلبه وينتظر تعمير البلد «ونحن نعلم ان مفاتيح البلد لدى البعض والقادم بيدهم وعليه نحن نتمنى على الحكومة ان تبادر الى اسقاط القضايا عن الشباب الوطني المخلص الصادق الذي تحرك حراكا وطنيا فنحن في مرحلة مفصلية في تاريخ البلاد ولا ينبغي للحكومة ان تبدأ هذه المرحلة بالسجون». وتمنى د.المسلم على الجهات الحكومية وبعض أصحاب القرار إسقاط القضايا عن الشباب وخاصة انه لم يكن قصدهم جنائيا فهم انطلقوا حبا بالكويت «وان كانت هناك أخطاء تعالج بغير هذا الأسلوب فسجنهم وتدمير مستقبلهم أمر غير مقبول»، مطالبا الشباب وأصحاب الحراك ببداية جديدة «فلا نندفع ولنصبر فلكم ممثلون يعبرون عن إرادتكم ويعلم الله اننا ما دمنا في مقام المسؤولية والأمانة وان وصل الأمر الى مس شعرة في رأس اي كويتي أيا يكن موقعه او شريحته او فئته او منطقته فسنكون اول المدافعين عنه».

إصلاحات جذرية

وطالب د.المسلم بمجموعة من الاصلاحات السياسية التي تحقق الإصلاح السياسي بشكل جذري وهي الأصل في اصلاح اي منحى من مناحي ادارة شؤون البلاد وهي اصلاحات يجب ان تتحقق منذ اول جلسة قبل انقسام النواب واختلاف من تظنون انهم يمثلون الأغلبية «فالمطلوب سرعة المبادرة لقيادة الأمة من خلال سلطاتها الى تحقيق تطلعاتها»، كاشفا عن ان كتلة التنمية ستجدد طرحها لرؤيتها السابقة في استكمال دولة المؤسسات من خلال 10 قوانين ومنها اصلاح النظام الانتخابي والتمثيل النسبي فيها مثل قوانين مكافحة الفساد والذمة المالية ومنع تضارب المصالح للقياديين وحماية المبلغ واستقلالية القضاء ومخاصمته وتقوية ديوان المحاسبة في الرقابة والمحاسبة على المصروفات الخاصة والسرية وتعيين القياديين حتى لا يتحولوا الى سلع. وتابع د.المسلم ان الركن الثاني من الاصلاح السياسي هو تقديم اصلاحات دستورية وفق حوار وطني وبما يضمن عدم القبول ببقاء الحكومة بأي شكل من الأشكال كنواب في مجلس الأمة وكذلك من الثقة للحكومة قبل تشكيلها من المجلس وصحة انعقاد الجلسات دون حضور الحكومة ومد دور الانعقاد، مشيرا الى ان كتلة التنمية تدعو وسائل الإعلام الى مؤتمرها الذي ستعقده «اليوم الاثنين الواحدة ظهرا للحديث بشكل تفصيلي عن رؤية الكتلة للإصلاح السياسي في ديواننا الكائن بمنطقة خيطان».

● عبدالعزيز جاسم

خلال مؤتمر صحافي للكتلة في ديوان النائب فيصل المسلم

«التنمية والإصلاح» تتبنى حزمة تشريعات وتعديلات دستورية

النواب د.فيصل المسلم ود.وليد الطبطبائي ود.جمعان الحربش وفلاح الصواغ خلال المؤتمر الصحافي (هاني الشمري)

قال النائب وعضو كتلة التنمية والاصلاح البرلمانية د.جمعان الحربش ان نتائج الانتخابات كانت انحيازا واضحا وصريحا لكتلة المعارضة التي وقفت ضد أسوأ فترة مرت على الكويت مشيرا إلى أن هذه الرسالة أوجدت أغلبية رقابية وتشريعية تستطيع ان ترجع البلد الى حالة الاستقرار والتشريعات المهمة، لافتا الى انها مسؤولية الأعضاء الجدد الذين اختارتهم الأمة ونجحوا بثقة الناس ويشكلون الأغلبية للإصلاح جاء ذلك في المؤتمر الصحافي الأول لكتلة التنمية والاصلاح في الفصل التشريعي الرابع عشر الذي عقدته الكتلة ظهر أمس في ديوان النائب د.فيصل المسلم.

وطالب الحربش بعقد مؤتمر شامل لجميع الاعضاء والمطالبة بضرورة وجود تنسيق حول الإصلاحات الدستورية، مشيرا الى ان الرسالة الثانية موجهة لرئيس الحكومة المكلف القادم بأن يحسن اختيار وزرائه بحيث يكونون من رجال دولة وليسوا موظفين يخدمون الكويت ولا يسعون لمكاسب شخصية بعيدا عن المحاصصة والقبلية والطائفية والفئوية، مؤكدا انها بوابة النجاح للرئيس في المرحلة المقبلة.

وبيّن ان المجلس الحالي يملك أغلبية وعلى الحكومة وضع برنامج عمل قابل للتطبيق يخلو من العبارات الإنشائية ويجب أن يتضمن مشاريع ذات مواعيد محددة تلتزم بها الحكومة ونستطيع محاسبتها عليها، مشيرا إلى أن على الحكومة التزام الحياد في انتخابات رئاسة المجلس وكتب المجلس واللجان البرلمانية وخصوصا لجان التحقيق، قائلا انه بابتعاد الحكومة عنها ستكسب دستوريتها.

وتمنى من رئيس الوزراء أن يوجه وزراءه الى عدم التدخل في انتخابات مكتب المجلس، كما ناشد صاحب السمو الأمير بأن يطلق سراح جميع المعتقلين على خلفية المواقف الوطنية وان تسحب الحكومة قضاياها المرفوعة على الشباب بالإضافة الى البدون لكي تكون بداية موفقة من الحكومة، مؤكدا ان الكتلة لن تنسى القضايا ولا يجوز ان تتجاوز القضايا المهمة وعلى رأسها قضية الإيداعات المليونية التي أساءت للمجلس.

وأضاف ان قضية الإيداعات المليونية ستفتح عبر لجان تحقيق نزيهة وسنقدم طلبا بالتحقيق بالتعاون مع بقية النواب، مضيفا انهم سيفتحون قضية المدينة الجامعية الجديدة التي يجب ان تنتهي في عام 2014 قائلا ان هناك معلومات تقول انها لن تنتهي الا في سنة 2020 والتكلفة المالية زادت الى مليارين وسبعين مليون دينار بعد أن كانت 85 مليونا، مبينا انهم سيوجهون سؤالا برلمانيا نطالب فيه بالنتائج التفصيلية للانتخابات الاخيرة.

وأكد ان الكتلة ستتبنى دائما قضية المجزرة الدامية في سورية ومطالبة الحكومة لطرد السفير السوري وايقاف احتفالات هلا فبراير تضامنا لما يتعرض له إخواننا في سورية.

من جانبه شكر النائب فلاح الصواغ الشعب الكويتي على ثقته واختياره لنواب مجلس الامة الجديد الذي منهم الكثير فيهم الصلاح، وهم اتوا بعد نواب شوهوا سمعة مجلس الامة، لذلك نحن نسعى لإخراج الكويت من المربع البغيض، الذي كان سابقا بمجلس ثلثه كان محالا إلى النيابة.

وأكد الصواغ على مد يد التعاون مع الحكومة للإصلاح، مطالبا رئيس الوزراء بأن يراعي الاختيار بمن هو الاصلح والأكفأ، مشيرا إلى ان الحكومات السابقة كانت هي من ترعى الفساد.

وبيّن الصواغ أن من ضمن رؤية الكتلة ان تتبنى مشاريع وتشريعات واقتراحات بقوانين تختص بحقوق المرأة والتقاعد المبكر لها وإعطاء بعض المواطنات راتبا لربات البيوت، واقتراحا بقانون لتنظيم الاتصالات وإنشاء المدينة الطبية حيث الوضع الصحي السيئ التي تعاني منه البلاد بالإضافة الى اقتراح بقانون تنظيم لتوحيد الرواتب التقاعدية وإنشاء المدينة الطبية وزيادة عدد البعثات الخارجية والدارسين في الخارج وتحويل الطلبة الدارسين على حسابهم الخاص الى حساب وزارة التعليم العالي.

وطالب الجميع بمد يد التعاون لان هناك من يسعى لتدمير هذا المجلس ولابد ألا نسمح بإضاعة هذه الفرصة على من يريد التأزيم للبلد، مبينا ان هذه الدعوة لتحقيق رغبة صاحب السمو الأمير بأن تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا، مناشدا سموه بالإفراج عن جميع المعتقلين في القضايا السياسية الأخيرة بالإضافة إلى البدون.

من جهته أكد النائب د.فيصل المسلم على أن الشعب كله فرح اليوم بحكم البراءة للنائب د.عبيد الوسمي الذي ضرب الفاسدين بمقتل مشيرا إلى أن الرؤية الإصلاحية الغاية منها هي العمل التضامني لإصلاح حال البلد الذي كانت في اشد المعاناة في السنوات الماضية بسبب الصراعات بين السلطات وعدم القناعة بوجود الدستور.

وبيّن المسلم ان هناك العديد ممن أخذوا الصراعات الماضية حجة لخلق فترة صراع مستمر، مطالبا بوجود إصلاح حقيقي وجذري وليس مؤقتا أو جزئيا حتى لا تعود لساحة الخلافات والمعاناة والألم، مشددا على ضرورة وجود تعديلات دستورية وتشريعية.

ونادى بأن تكون الأمة هي من تمنح المستجوب الثقة مع تمديد فترة دور الانعقاد إلى 10 شهور، وإلغاء تحديد اعضاء مجلس الامة بالنصوص الدستورية بالإضافة الى تعديلات دستورية في صحة انعقاد الجلسات ومحاسبة الحكومة.

بدوره، أكد النائب وليد الطبطبائي أن كتلة التنمية والاصلاح قد حسمت رأيها وانها ستصوت مجتمعة للنائب احمد السعدون في انتخابات رئاسة مجلس الأمة، وللنائب خالد السلطان في منصب نائب الرئيس، مشيرا إلى عدم وجود رغبة لدى أعضاء الكتلة في الترشح لأي منصب من مناصب مكتب المجلس من اجل إتاحة الفرصة أمام النواب الجدد والتفرغ للعمل الرقابي في قاعة عبدالله السالم وأوضح الطبطبائي أن الكتلة مستمرة حاليا بنوابها الأربعة وانها تمد يد التعاون مع جميع النواب والكتل السياسية في مجلس الامة، مضيفا أن الباب مفتوح لتوسعة الكتلة وانضمام نواب آخرين لها في الوقت المناسب، وبعد اتضاح مواقف الكتلة والنواب وشكر الطبطبائي الشعب الكويتي على فزعته في انتخابات 2012، والتي توجت بنجاح عدد كبير من نواب الاصلاح والتغيير مشيرا إلى أن الشعب الكويتي أعطى المراكز الاولى في أغلب الدوائر الانتخابية لنواب كتلة التنمية والاصلاح، مؤكدا أن هذه الثقة مصدر تقدير واحترام.

وأكد الطبطبائي على رفض كتلة التنمية والاصلاح لما أعلنه رئيس الوزراء عن تشكيل حكومة محاصصة، مؤكدا ان هذه السياسة قد فشلت خلال المجلس السابق، مشيرا إلى أن المطالبة بنهج جديد وحكومة جديدة ورئيس وزراء جديد مازالت قائمة.

وأضاف نريد حكومة رجال دولة ولا نقبل بالمحاصصة وتوزيع الغنائم، مؤكدا على أن المحاصصة هي التي أدت إلى التراجع الحاصل في البلد الآن.

وأشار الطبطبائي إلى أن هناك قوانين تشريعية إصلاحية ستقدمها الكتلة على أن يتم إقرارها في الأسابيع الأولى من عمل المجلس، مشيرا إلى أن الأولوية ستكون لإقرار بعض القوانين منها: قانون ديوان المحاسبة ما يعزز الدور الرقابي للديوان على المصروفات السرية والخاصة والاحالة للنيابة مباشرة، وقانون استقلالية القضاء اداريا وماليا وحق مخاصمة القضاء، وتوحيد الدعوة العمومية وكذلك إبعاد إدارة الأدلة الجنائية عن سلطة الداخلية وربطها بوزارة العدل، وقانون الوظائف القيادية، وإنشاء المفوضية العليا للانتخابات، وإنشاء الهيئة العليا لمكافحة الفساد، وتأسيس الجمعيات السياسية لكي تعمل في الضوء مما يحارب المشاكل الحاصلة الآن في التمويل والمراقبة، وأخيرا تعديل قانون الدوائر الانتخابية وقانون الانتخاب بما يكفل المزيد من العدالة.

وختم الطبطبائي حديثه بالقول ان في اول جلسة في 15 الجاري سيطالب بطرد السفير السوري وقطع العلاقات مع النظام السوري والاعتراف بالمجلس السوري الوطني لكي نوقف سفك الدماء الحاصل.

هذا، وأكد النائب فلاح الصواغ على أن تعديل المادة الثانية في مقدمة أولويات الكتلة، كاشفا أن الكتلة مازالت على قناعتها على تعديل المادة الثانية على ان تتم مناقشة الامر في اجتماع مع النائب محمد هايف على ان تكون صيغة المادة: الشريعة الاسلامية مصدر التشريع كما هو الحال في مصر.

● عبدالعزيز جاسم

رؤية وتطلعات «التنمية والإصلاح» للمرحلة التشريعية المقبلة

التشكيل الوزاري المطلوب

أ ـ مراعاة اختيارات الناخبين ورسالتهم.
ب ـ اختيار القوي الأمين بعيدا عن المحاصصة وشراء الولاءات.
ت ـ اختيار أصحاب الاختصاصات ذوي التاريخ المشرف.
ث ـ تقديم برنامج عمل الحكومة فورا.
ج ـ الالتزام ببرنامج أداء زمني لخطة التنمية.
ح ـ الحياد وترك اختيار مكتب مجلس الأمة ولجانه للنواب المنتخبين.
خ ـ إطلاق مبادرة «عفو» عن الشباب لتهيئة فرصة لبداية جديدة للتعاون.

تشريعات تنموية مستحقة

1ـ اقتراح بقانون للحقوق المدنية للمرأة (تقاعد مبكر/ راتب ربة المنزل).
2ـ اقتراح بقانون لإنشاء هيئة لتنظيم الاتصالات.
3ـ اقتراح بقانون لإنشاء هيئة لتنظيم النقل.
4ـ اقتراح بقانون لإنشاء مدينة طبية.
5ـ اقتراح بقانون لضمان حد أدنى للرواتب التقاعدية.
6ـ اقتراح بقانون لزيادة أعداد طلبة البعثات الخارجية والمنح الداخلية.
7ـ اقتراح بقانون لإنشاء جامعة حكومية للعلوم التطبيقية.
8ـ اقتراح بقانون لتنظيم وتحويل الطلبة الدارسين في الخارج على حسابهم الخاص الى حساب وزارة التعليم العالي.

التشريعات القانونية

1ـ تعديل قانون ديوان المحاسبة بما يعزز دور الديوان الرقابي على المصروفات السرية والخاصة والإحالة للنيابة مباشرة.
2ـ استقلالية القضاء إداريا وماليا وحق مخاصمة القضاء.
3ـ توحيد الدعوى العمومية.
4ـ إبعاد إدارة الأدلة الجنائية عن سلطة الحكومة.
5ـ قانون الوظائف القيادية.
6ـ إنشاء المفوضية العليا للانتخابات.
7ـ إنشاء هيئة لمكافحة الفساد بما يتضمنه ذلك من إقرار قوانين الذمة المالية للقياديين ومنع تضارب المصالح وحماية المبلغ.
8ـ تأسيس الجمعيات السياسية.
9ـ تعديل قانون الدوائر الانتخابية وقانون الانتخاب.

الجانب الرقابي

1ـ تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الإيداعات والحوالات المليونية.
2ـ تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في مشروع المدينة الجامعية.
3ـ توجيه سؤال حول النتائج التفصيلية لانتخابات 2012.
4ـ مطالبة الحكومة بطرد السفير السوري وقطع العلاقات والدفع باتجاه حماية الشعب السوري.

التعديلات الدستورية

1ـ قصر عضوية مجلس الأمة على النواب المنتخبين.
2ـ وجوب حصول الحكومة على ثقة مجلس الأمة.
3ـ توحيد إجراءات استجواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء.
4ـ مد دور الانعقاد الى 10 أشهر.
5ـ إلغاء تحديد عدد أعضاء مجلس الأمة والربط القائم الآن بين أعداد الوزراء والنواب.
6ـ صحة انعقاد الجلسات دون اشتراط حضور الحكومة.